[٤]

السلطات الاسرائيلية تواصل مخططاتها الاستيطانية في المنـــاطق المحتلة

كانـــت الحكومـــة الاسرائيلية قد قررت يـــوم ١٩٧٤/١١/٢٤ ، انشاء منطقة صناعية في منطقة الخان الاحمر (معاليه هآدوميم) ، على الطريق بين مدينتي القدس واريحا ، تكون تابعة للقدس ، وكذلك بناء مساكن للموظفـــين والعمال الذيـــن سيعملون في تلك المنطقة . وكانت اكثرية الوزراء قد وافقت على هذا القرار ، عدا وزيري حـــزب مبام اللذين تغيبا عن جلسة الحكومة في ذلـــك اليوم ، وهو القرار الذي اعتبر كجزء من السرد الاسرائيلي على مقررات مؤتمر القمة العربـــي في الرباط بشأن حقوق الفلسطينيين وحـــق منظمـــة التحرير الفلسطينية في تمثيلهم ، ثم طرح القضية الفلسطينية في الجمعية العمومية للامم المتحـــدة ، وذلك بتقوية الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة ودعم الوجود الاسرائيلي فيها (انظر « قضايـــا اسرائيلية ، العدد ٦ ، ٧٤/١٢/١٢ ، ص ١٩٧ — ٢٠١) . غير ان الحكومة الاسرائيلية لم تخصص، في حينه، ميزانية معينة لهذا المشروع وانما ارجأت ذلك الى حين اقرار ميزانية الدولة للعام الجديـــد (التي تبدأ اعتبارا من اول نيسان من كل عام) . ولكن بعض الدوائر الاسرائيلية لم ترغب في تأجيـــل العمل بهذا المشروع ، وانما باشرت على الفور باعداد الارضية هناك ، استعدادا لبناء المصانع ومباني السكن ، الامر الذي اثار بعض الوزراء وبعض الجهات ، التي اعتبرت البدء بالعمل دون اقرار ميزانية لذلك ، بمثابة تجـــاوز وتخطـــي للقوانين والصلاحيات ، مما اثار بالتالي نقاشـــا مجددا بين « الحمـــائم » و « الصقور » حـــول جدوى الاستيطان في المناطق المحتلة حاليا وحـــول مواقف كل من المعسكرين بالنسبة لذلك .

كان أول المعترضين والمحتجين على البدء بالعمل في معاليه هآدوميم الوزير شلومو روزن (مبام) الذي اعلن « ان الحكومة لم تقرر ميزانية للبنـــاء مطلقا ، وانما قررت فقط اجراء تخطيط للمكان » (معاريف ، ٧٥/١/٦) . وكان روزن قد طالب كلا من رئيس الحكومـــة يتسحـــاق رابين والوزيـــر يسرائيل غليلي بتقديم تفسير لذلك ، الا انهمـــا لم يستطيعا الرد على هذا . كذلك اشار وزيـــر المالية الى ان وزارته لم تخصص اموالا للبناء في معاليه هآدوميم ، بينمـــا نفى وزير التجـــارة والصنـــاعة ، حاييم بارليف ان تكون وزارته قد خصصت ميزانية للعمل في المنطقة ، وكذلك فعـــل الشيء نفسه وزير الاسكان ، ابراهـــام عوفـــر (المصدر نفسه) .

ومن جهة اخـــرى قدم عضوا الكنيست دوف زاخين ويوسي سريد ، اللذان يرأسان «المجموعة الحمائمية » في المعراخ المؤلفة من ١٥ نائبـــا ، مذكرة تتهم مديرية عقارات اسرائيل بالقيام باعمال بملايين الليرات ، بدون موافقة الحكومة ، وحتى بالرغم من اوامر المنع الصريحة الصادرة من قبل وزارة المالية (هآرتس ، ٧٥/١/٨) . ولكن مدير مديرية عقارات اسرائيل ، العميد (احتيـــاط) مئير زورباع ، نفى ان يكون قد عمل خلافا لما قررته الحكومة ، واعترف بانه تلقى الاوامر من بعـــض الوزراء المسؤولين عن الاستيطان في المناطـــق ، قاصدا بقوله هذا الوزير يسرائيل غليلي . كمـــا اعترف زورباع باستلام بعض القروض والامـــوال من جهات اخرى ، كان من بينها صندوق جبايـــة المنظمة الصهيونية ، الذي اعترف امين صندوقها، آرييه دولتسين ، بانه « اصدر امـــرا لجبايـــة المنظمة الصهيونية باعطاء قرض ، حتى مليـــون ونصف المليون ليرة لمديرية عقارات اسرائيـــل ، بعد ان طلب منه رجال قسم الاستيطان في الوكالة منح المديرية سلفة ، وذلك لاغراض اعداد الارضية في معاليه هآدوميم » (هآرتس ، ٧٥/١/٩) .

وكان من نتيجة هذه الحملة المضادة التي شنت ضد البدء بأعمال البناء في معاليه هآدوميم ، ان تناقم الوضع واصبحت هناك ضرورة لمعالجته كيلا تتدهور الامور ، مما اضطـــر رئيـــس الحكومة يتسحاق رابين الى القيام بنشاط ما ليضع حـــدا لهذه المشكلة ، حيث دعا الى مكتبه في تل ابيـــب وزراء وموظفين كبار يمثلون الوزارات التي تشترك